

المبحث الخامس عشر في محكم القرآن ومتشابهه

المعنى اللغوي

لهذين اللفظين إطلاقات في اللغة وإطلاقات في الاصطلاح، فاللغويون يستعملون مادة الإحكام - بكسر الهمز - في معان متعددة، لكنها مع تعددها ترجع إلى شيء واحد، هو المنع، فيقولون: أحكم الأمر أي أتقنه ومنعه من الفساد، ويقولون: أحكمه عن الأمر أي رجعه عنه ومنعه منه. ويقولون: حكم نفسه وحكم الناس أي منع نفسه ومنع الناس عما لا ينبغي ويقولون: أحكم الفرس أي جعل له حكمة (بفتحات ثلاث)، والحكمة ما أحاط بحكي الفرس من لجامه تمنعه من الاضطراب. وقيل: آتاه الله الحكمة أي العدل أو العلم أو الحلم أو النبوة أو القرآن؛ لما في هذه المذكورات من الحواظ الأدبية الرادعة عما لا يليق.

وكذلك يستعمل اللغويون مادة التشابه فيما يدل على المشاركة في المماثلة والمساكلة، المؤدية إلى الإلتباس غالباً. يقال: تشابها واشتبهت أي أشبه كل منهما الآخر حتى التباسا، ويقال: أمور مشبهة ومشبهة - على وزن معظمة - أي مشكلة، والشبهة بالضم: الإلتباس والمثل. ويقال شبه عليه الأمر تشبيهاً أي لبس عليه - بضم الأول وتشديد الثاني مع كسره في الفعلين - . ومنه قول الله سبحانه ووصفاً لرزق الجنة ﴿ وَأَنْتُمْ بِهِ مُتَشَبِهُونَ ﴾^(١)، ومنه قوله حكاية عن بني إسرائيل: ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا ﴾^(٢) انظر القاموس في هاتين المادتين.

القرآن محكم ومتشابه

ولقد جاء في القرآن الكريم ما يدل على أنه كله محكم، إذ قال سبحانه: ﴿ كِتَابٌ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧٠.

أَحْرَكَتْ أَيْنَهُمْ^(١)، وجاء فيه ما يدل على أنه كله متشابه، إذ قال جل ذكره: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا^(٢)﴾، وجاء فيه ما يدل على أن بعضه محكم وبعضه متشابه، إذ قال عز اسمه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ^(٣)﴾ ولا تعارض بين هذه الإطلاقات الثلاثة، لأن معنى إحكامه كله أنه منظم رصين، متقن متين، لا يتطرق إليه خلل لفظي ولا معنوي، كأنه بناء مشيد محكم يتحدى الزمن، ولا يتتابه تصدع ولا وهن، ومعنى كونه كله متشابهاً أنه يشبه بعضه بعضاً في إحكامه وحسنه، وبلوغه حد الإعجاز في ألفاظه ومعانيه، حتى إنك لا تستطيع أن تفاضل بين كلماته وآياته في هذا الحسن والإحكام والإعجاز، كأنه حلقة مفرغة لا يدري أين طرفاها.

وأما أن بعضه محكم وبعضه متشابه، فمعناه أن من القرآن ما اتضحت دلالاته على مراد الله تعالى منه، ومنه ما خفيت دلالاته على هذا المراد الكريم، فالأول هو المحكم، والثاني هو المتشابه، على خلاف يأتي بين العلماء في ذلك. بيد أن الذي اتفقوا عليه ولا يمكن أن يختلفوا فيه، هو أنه لا تنافي بين كون القرآن كله محكماً أي متقناً، وبين كونه كله متشابهاً أي يشبه بعضه بعضاً في هذا الإتقان والإحكام، وبين كونه منقسماً إلى ما اتضحت دلالاته على مراد الله وما خفيت دلالاته، بل إن انقسامه هذا الانقسام محقق لما فيه كله من إحكام وتشابه بالمعنى السابق، وسيأتيك نبأ ذلك في بيان الحكمة من وجود متشابهات خفية إلى جانب واضحات ظاهرة في القرآن الكريم.

ويمكنك أن ترجع هذه التأويلات إلى الإطلاقات اللغوية السالفة، فالقرآن كله محكم أي متقن، لأن الله صاغه صياغة تمنع أن يتطرق إليه خلل أو فساد في اللفظ أو المعنى، والقرآن متشابه، لأن يماثل بعضه بعضاً في هذا الإحكام، مماثلة مفضية إلى التباس التمييز بين آياته وكلماته في ذلك، والقرآن منه محكم أي واضح المعنى المراد وضوحاً يمنع الخفاء عنه، ومنه متشابه فيه وجوه مختلفة من المماثلة مستلزمة لخفاء هذا المعنى المراد.

(١) سورة هود، الآية: ١.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٢٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٧.

المعنى الاصطلاحي

يطلب المحكم في لسان الشرعيين على ما يقابل المنسوخ تارة، وعلى ما يقابل المتشابه تارة أخرى، فيراد به على الاصطلاح الأول، الحكم الشرعي الذي لم يتطرق إليه نسخ، ويراد به على الثاني ما ورد من نصوص الكتاب أو السنة دالاً على معناه بوضوح لا خفاء فيه، على ما سيأتي تفصيله، وموضوع بحثنا هنا هو هذا الاصطلاح الثاني. أما الأول فقد بيناه في المبحث السابق، حيث عرفنا النسخ وبسطنا أدلته وأحكامه وما قيل فيه، ومنه يعرف مقابله وهو المحكم، (وبضدها تتميز الأشياء) وعلى هذا الاصطلاح يحمل ما أخرج عبد بن عمير عن الضحاك قال: المحكمات ما لم ينسخ، والمتشابهات ما قد نسخ.

آراء العلماء في معنى المحكم والمتشابه

يختلف العلماء في تحديد معنى المحكم والمتشابه اختلافات كثيرة:

١ - منها: أن المحكم هو الواضح الدلالة الظاهر الذي لا يحتمل النسخ، أما المتشابه فهو الخفي الذي لا يدرك معناه عقلاً ولا نقلاً، وهو ما استأثر الله تعالى بعلمه، كقيام الساعة والحروف المقطعة في أوائل السور، وقد عزا الألوسي هذا الرأي إلى السادة الحنفية.

٢ - ومنها: أن المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل؛ أما المتشابه فهو ما استأثر تعالى بعلمه، كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة في أوائل السور، وينسب هذا القول إلى أهل السنة على أنه هو المختار عندهم.

٣ - ومنها: أن المحكم ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً من التأويل، أما المتشابه فهو ما احتمل أوجهاً، ويعزى هذا الرأي إلى ابن عباس، ويجري عليه أكثر الأصوليين.

٤ - ومنها: أن المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان. أما المتشابه فهو الذي لا يستقل بنفسه، بل يحتاج إلى بيان، فتارة يبين بكذا، وتارة يبين بكذا، لحصول الاختلاف في تأويله ويحكى هذا القول عن الإمام أحمد رضي الله عنه.

٥ - ومنها: أن المحكم هو السديد النظم والترتيب، الذي يفضي إلى إثارة المعنى المستقيم من غير مناف. أما المتشابه فهو الذي لا يحيط العلم بمعناه المطلوب

من حيث اللغة، إلا أن تقترن به أمانة أو قرينة، ويندرج المشترك في المتشابه بهذا المعنى، وهو منسوب إلى إمام الحرمين.

٦ - ومنها: أن المحكم هو الواضح المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال مأخوذ من الإحكام وهو الإتقان، أما المتشابه فنقيضه، ويتنظم المحكم على هذا ما كان نصاً وما كان ظاهراً، ويتنظم المتشابه ما كان من الأسماء المشتركة وما كان من الألفاظ الموهمة للتشبيه في حقه سبحانه، وقد نسب هذا القول إلى بعض المتأخرين، ولكنه في الحقيقة رأي الطيبي إذ قال فيما حكى السيوطي عنه:

المراد بالمحكم ما اتضح معناه، والمتشابه بخلافه، لأن اللفظ الذي يقبل معنى، إما أن يحتمل غيره أولاً، والثاني النص، والأول أما أن تكون دلالاته على ذلك الغير أرجح أو لا. الأول الظاهر؛ والثاني إما أن يكون مساويه أولاً. الأول هو المجمل، والثاني المؤول. فالمشترك بين النص والظاهر هو المحكم، والمشترك بين المجمل والمؤول المتشابه.

ويؤيد هذا التقسيم أنه تعالى أوقع المحكم مقابلاً للمتشابه، فالواجب أن يفسر المحكم بما يقابله ويعضد ذلك أسلوب الآية، وهو الجمع مع التقسيم، لأنه تعالى فرق ما جمع في معنى الكتاب، بأن قال: ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾^(١) وأراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء فقال أولاً: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ ﴾ إلى أن قال: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا إِلَهُكُمْ ﴾ وكان يمكن أن يقال: وأما الذين في قلوبهم استقامة فيتبعون المحكم لكنه وضع موضع ذلك ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ لإتيان لفظ الرسوخ، لأنه لا يحصل إلا بعد التثبت العام والاجتهاد البليغ، فإذا استقام القلب على طريق الرشاد ورسخ القدم في العلم، أفصح صاحبه النطق بالقول الحق، وكفى بدعاء الراسخين في العلم: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾^(٢) شاهدأ على أن ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ مقابل لقوله: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ ﴾. وفيه إشارة إلى أن الوقف تام على قوله: ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وإلى أن علم بعض

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٨.

المتشابه مختص بالله تعالى، وأن من حاول معرفته فهو الذي أشار إليه في الحديث بقوله: «فاحذرهم» اهـ.

وهو كلام نفيس كما تراه: والحديث الذي نوه به أخرجه الشيخان وغيرهما عن عائشة قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ الْأَكْبَبُ﴾^(٧) قالت: قال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سَمَى اللهُ فاحذرهم»^(١).

٧ - ومنها: أن المحكم ما كانت دلالاته راجحة، وهو النص والظاهر، أما المتشابه فما كانت دلالاته غير راجحة، وهو المجمل والمؤول والمشكل. ويعزى هذا الرأي إلى الإمام الرازي واختاره كثير من المحققين، وقد بسطه الإمام فقال ما خلاصته:

اللفظ الذي جعل موضوعاً لمعنى، إما ألا يكون محتملاً لغيره، أو يكون محتملاً لغيره، الأول النص، والثاني إما أن يكون احتمالاً لأحد المعاني راجحاً ولغيره مرجوحاً، وإما أن يكون احتمالاً لهما بالسوية، واللفظ بالنسبة للمعنى الراجح يسمى ظاهراً، وبالنسبة للمعنى المرجوح يسمى مؤولاً، وبالنسبة للمعنيين المتساويين أو المعاني المتساوية يسمى مشتركاً، وبالنسبة لأحدهما على التعيين يسمى مجملاً لهما، وقد يسمى اللفظ مشكلاً إذا كان معناه الراجح باطلاً، ومعناه المرجوح حقاً.

إذا عرفت هذا فالحكم ما كانت دلالاته راجحة، وهو النص والظاهر؛ لاشتراكهما في حصول الترجيح، إلا أن النص راجح مانع من الغير، والظاهر راجح غير مانع منه. أما المتشابه فهو ما كانت دلالاته غير راجحة، وهو المجمل والمؤول والمشكل؛ لاشتراكها في أن دلالة كل منها غير راجحة. وأما المشترك فإن أريد منه كل معانيه فهو من قبيل الظاهر، وإن أريد بعضها على التعيين فهو مجمل.

ثم إن صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح، لا بد فيه من دليل منفصل، وذلك الدليل المنفصل إما أن يكون لفظياً وإما أن يكون عقلياً. والدليل

(١) أخرجه البخاري في تفسير سورة ٣؛ ومسلم في كتاب العلم، حديث: ١؛ وأبو داود في السنة: ٤٢؛ والدارمي في المقدمة: ١٩.

اللفظي لا يكون قطعياً، لأنه موقوف على نقل اللغات، ونقل وجوه النحو والتصريف، وموقوف على عدم الاشتراك، وعدم المجاز، وعدم الإضمار، وعدم التخصيص، وعدم المعارض العقلي والنقلي، وكل ذلك مظنون، والموقوف على المظنون مظنون.

وعلى ذلك فلا يمكن صرف اللفظ عن معناه الراجع إلى معنى مرجوح بدليل لفظي في المسائل الأصولية الاعتقادية، ولا يجوز صرفه إلا بواسطة قيام الدليل القطعي العقلي على أن المعنى الراجع محال عقلاً وإذا عرف المكلف أنه ليس مراد الله تعالى، فعند ذلك لا يحتاج إلى أن يعرف أن ذلك المرجوح ما هو؟ لأن طريقه إلى تعيينه إنما يكون بترجيح مجاز على مجاز، وبترجيح تأويل على تأويل، وذلك الترجيح لا يكون إلا بالدلائل اللفظية، وهي لا تفيد إلا الظن. والتعويل عليها في المسائل القطعية لا يفيد، لذا كان مذهب السلف عدم الخوض في تعيين التأويل في المتشابه، بعد اعتقاد أن ظاهر اللفظ محال، لقيام الأدلة العقلية القطعية على ذلك اهـ.

نظرة في هذه الآراء

نحن إذا نظرنا في هذه الآراء، لا نجد بينها تناقضاً ولا تعارضاً، بل نلاحظ بينها تشابهاً وتقارباً، بيد أن رأي الرازي أهدها سبيلاً، وأوضحها بياناً؛ لأن أمر الإحكام والتشابه يرجع فيما نفهم إلى وضوح المعنى المراد للشارع من كلامه وإلى عدم وضوحه، وتعريف الرازي جامع مانع من هذه الناحية، لا يدخل في المحكم ما كان خفياً، ولا في المتشابه ما كان جلياً؛ لأنه استوفى وجوه الظهور والخفاء استيفاء تاماً، في بيان تقسيمه الذي بناه على راجح ومرجوح، والذي أعلن لنا منه أن الراجع ما كان واضحاً لا خفاء فيه، وأن المرجوح ما كان خفياً لا جلاء معه.

وقريب منه رأي الطيبي الذي قبله حتى كأنه هو، غير أنه لم يستوف وجوه الظهور والخفاء استيفاء الرازي، أما رأي إمام الحرفين ففيه شيء من الإبهام.

وكذلك رأي الإمام أحمد لا نندي ما مراده بالبيان الذي يحتاج إليه المتشابه، ولا يحتاج إليه المحكم؟

ورأي ابن عباس يخرج الظاهر من المحكم، ويدخله في المتشابه، مع أنه من

الواضحات واحتماله لغير معناه الراجح احتمال ضعيف، لا يقدر في ظهوره ووضوحه .

والرأي الثاني بعكس الآية، فيدخل في المحكم كثيراً من الخفيات، ويقصر المتشابه على نوع واحد منها، فيكون تعريف المحكم فيه غير مانع، وتعريف المتشابه غير جامع، بالنسبة إلى المذهب المختار، وهو مذهب الرازي .

والرأي الأول المنسوب إلى الأحناف، يقصر تعريف المحكم على النص، وتعريف المتشابه على ما استأثر الله بعلمه، ويلزم عليه وجود واسطة لا تدخل في المحكم ولا في المتشابه، ويكون تعريفهما غير جامع بالنسبة للمذهب المختار أيضاً .

آراء أخرى

واعلم أن وراء هذه الآراء آراء أخرى :

١ - منها: أن المحكم هو الذي يعمل به، أما المتشابه فهو الذي يؤمن به ولا يعمل به . وقد روى السيوطي هذا القول عن عكرمة وقتادة وغيرهما، وفيه أن ذلك قصر للمحكم على ما كان من قبيل الأعمال، وقصر للمتشابه على ما كان من قبيل العقائد، وإطلاق القول فيهما على هذا الوجه غير سديد، فإن أرادوا بالمحكم أنه هو الواضح الذي يؤخذ بمعناه على التعيين، وبالمتشابه ما كان خفياً يجب الإيمان به دون تعيين لمعناه، نقول: إن أرادوا ذلك فالعبارة قاصرة عن أداء هذا المراد، والمراد منها لا يدفع الإيراد عليها .

٢ - ومنها: أن المحكم ما كان معقول المعنى، والمتشابه بخلافه، كأعداد الصلوات، واختصاص الصيام برمضان دون شعبان، وفيه أن هذا التفسير قاصر عن الوفاء بكل ما كان واضحاً وكل ما كان خفياً .

٣ - ومنها: أن المحكم ما لم يتكرر لفظه والمتشابه ما تكرر لفظه، وفيه أن هذا المعنى بالنسبة إلى المتشابه أقرب إلى اللغة منه إلى الاصطلاح الذي عليه الجمهور، وفيه إهمال لما اعتبر هنا من أمر الخفاء والظهور .

٤ - ومنها: أن المحكم ما لم ينسخ، والمتشابه ما نسخ، وفيه أن هذا اصطلاح آخر نوهنا به سابقاً .

ونظراً إلى أن هذه الآراء أضعف من تلك الآراء التي قدمناها، وأبعد عنها في ملحظها ومغزاها؛ أفردناها بالذكر، ولم نسلکها مع تلك في سمط واحد.

وعلى كل حال فالأمر سهل وهين؛ لأنه يرجع إلى الاصطلاح، أو ما يشبه الاصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح. ولولا أن تفسير آية آل عمران التي مرت في كلامنا وكلام الطيبي، لا يتمشى بسهولة على هذه الآراء المرجوحة، لما أتعبنا أنفسنا في مناقشتها ونقدها؛ وفي اختيار رأي الرازي من بينها.

منشأ التشابه وأقسامه وأمثله

نعلم مما سبق أن منشأ التشابه إجمالاً، هو خفاء مراد الشارع من كلامه، أما تفصيلاً فنذكر أن منه ما يرجع خفاؤه إلى اللفظ، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى المعنى، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى اللفظ والمعنى معاً.

فالقسم الأول: وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء في اللفظ وحده، منه مفرد ومركب، والمفرد قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة غرابته أو من جهة اشتراكه، والمركب قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة اختصاره، أو من جهة بسطه، أو من جهة ترتيبه.

مثال التشابه في المفرد بسبب غرابته وندرة استعماله، لفظ الأب بتشديد الباء في قوله سبحانه: ﴿وَفَكَهْمَةٌ وَأَبًا﴾^(١) وهو ما ترعاه البهائم، بدليل قوله بعد ذلك: ﴿مَنْعًا لَكُمْ وَلِأَنْفُسِكُمْ﴾^(٢).

ومثال التشابه في المفرد بسبب اشتراكه بين معان عدة، لفظ اليمين في قوله سبحانه: ﴿فَرَأَى عَلَيْهِمْ صَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾^(٣). أي فأقبل إبراهيم على أصنام قومه ضارباً لها باليمين من يديه لا بالشمال، أو ضارباً لها ضرباً شديداً بالقوة؛ لأن اليمين أقوى الجارحتين، أو ضارباً لها بسبب اليمين التي حلفها ونوه بها القرآن إذ قال: ﴿وَتَأَلَّهُ

(١) سورة عبس، الآية: ٣١.

(٢) سورة عبس، الآية: ٣٢.

(٣) سورة الصافات، الآية: ٩٣.

لَا كِيدَنَّ أَصْنَعَكُمْ بَعْدَ أَنْ تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾^(١)، كل ذلك جائر، ولفظ اليمين مشترك بينها.

ومثال التشابه في المركب بسبب اختصاره، قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٢) فإن خفاء المراد فيه، جاء من ناحية إيجازه والأصل: وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى لو تزوجتموهن فانكحوا من غيرهن ما طاب لكم في النساء، ومعناه أنكم إذا تخرجتم من زواج اليتامى مخافة أن تظلموهن؛ فأمامكم غيرهن فتزوجوا منهن ما طاب لكم. وقيل: إن القوم كانوا يتخرجون من ولاية اليتامى ولا يتخرجون من الزنى، فأنزل الله الآية. ومعناه: إن خفتم الجور في حق اليتامى فخافوا الزنى أيضاً، وتبدلوا به الزواج الذي وسع الله عليكم فيه؛ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع.

ومثال التشابه يقع في المركب بسبب بسطه والإطناب فيه، قوله جلت حكمته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) فإن حرف الكاف لو حذف وقيل: ليس مثله شيء كان أظهر للسامع من هذا التركيب الذي ينحل إلى: ليس مثل مثله شيء وفيه من الدقة ما يعلو على كثير من الأفهام.

ومثال التشابه يقع في المركب لترتيبه ونظمه، قوله جل ذكره: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عَوِجًا ﴿١﴾ قَيِّمًا﴾ فإن الخفاء هنا جاء من جهة الترتيب بين لفظ ﴿قَيِّمًا﴾^(٤) وما قبله، ولو قيل: أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، لكان أظهر أيضاً.

واعلم أن في مقدمة هذا القسم فواتح السور المشهورة، لأن التشابه والخفاء في المراد منها؛ جاء من ناحية ألفاظها لا محالة.

والقسم الثاني: وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء المعنى وحده، مثاله كل ما جاء في القرآن الكريم وصفاً لله تعالى، أو لأهوال القيامة، أو لنعيم الجنة وعذاب

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٥٧.

(٢) سورة النساء، الآية: ٣.

(٣) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٤) سورة الكهف، الآيتان: ١ - ٢.

النار فإن العقل البشري لا يمكن أن يحيط بحقائق صفات الخالق، ولا بأهوال القيامة، ولا بنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار، وكيف السبيل إلى أن يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه، وما لم يكن فينا مثله ولا جنسه؟

واعلم أن في مقدمة هذا القسم المشكلات المعروفة بمتشابهات الصفات، فإن التشابه والخفاء لم يجيء من ناحية غرابة في اللفظ أو اشتراك فيه بين عدة معان أو إيجاز أو إطناب مثلاً، فتعين أن يكون من ناحية المعنى وحده.

القسم الثالث: وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى اللفظ والمعنى معاً، له أمثلة كثيرة منها قوله عز اسمه ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ فإن من لا يعرف عادة العرب في الجاهلية، لا يستطيع أن يفهم هذا النص الكريم على وجهه؛ ورد أن ناساً من الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطاً ولا داراً ولا فسطاطاً من باب، فإن كان من أهل المدر نقب نقباً في ظهر بيته، يدخل ويخرج منه، وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الخباء، فنزل قول الله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَأَتُّوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١).

فهذا الخفاء الذي في هذه الآية، يرجع إلى اللفظ بسبب اختصاره؛ ولو بسط قيل: وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها إذا كنتم محرمين بحج أو عمرة، ويرجع الخفاء إلى المعنى أيضاً، لأن هذا النص على فرض بسطه كما رأيت، لا بد معه من معرفة عادة العرب في الجاهلية وإلا لتعذر فهمه.

قال الراغب في مفردات القرآن: المتشابهة بالجملة ثلاثة أضرب: متشابهة من جهة اللفظ فقط، ومن جهة المعنى فقط، ومن جهتهما. فالأول: ضربان، أحدهما: يرجع إلى الألفاظ المفردة، إما من جهة الغرابة، نحو الأب ويذفون، أو الاشتراك كاليد واليمين. وثانيهما: يرجع إلى جملة الكلام المركب، وذلك ثلاثة أضرب، ضرب لاختصار الكلام، نحو ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾^(٢). وضرب

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

(٢) سورة النساء، الآية: ٣.

لبسطه نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) لأنه لو قيل: ليس مثله شيء كان أظهر للسامع، وضرب لنظم الكلام، نحو ﴿أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَقَدْ يَجْعَلُ لَمْ عَوْجًا ۝١ قَسَمًا﴾^(٢) تقديره: أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً.

والمتشابه من جهة المعنى: أوصاف الله وأوصاف القيامة، فإن تلك الأوصاف لا تتصور لنا، إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه أو ليس من جنسه.

والمتشابه من جهتهما: خمسة أضرب: الأول: من جهة الكمية كالعموم والخصوص، نحو اقتلوا المشركين، والثاني: من جهة الكيفية كالوجوب والندب، نحو ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٣) والثالث: من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ، نحو ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتُلِهِ﴾^(٤) والرابع: من جهة المكان والأمر التي نزلت فيها، نحو ﴿وَلَيْسَ الرِّبُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾^(٥) ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾^(٦) فإن من لا يعرف عاداتهم في الجاهلية يتعذر عليه تفسير هذه الآية، الخامس: من جهة الشروط التي يصح بها الفعل ويفسد، كشروط الصلاة والنكاح... وهذه الجملة إذا تصورت علم أن كل ما ذكره المفسرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم. اهـ.

وهو كلام جيد، غير أن في بعضه شيئاً.

أنواع المتشابهات

يمكننا أن ننوع المتشابهات - على ضوء ما سبق - ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما لا يستطيع البشر جميعاً أن يصلوا إليه، كالعلم بذات الله وحقائق صفاته، وكالعلم بوقت القيامة ونحوه من الغيوب التي استأثر الله تعالى بها:

- (١) سورة الشورى، الآية: ١١.
- (٢) سورة الكهف، الآيتان: ١ - ٢.
- (٣) سورة النساء، الآية: ٣.
- (٤) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.
- (٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.
- (٦) سورة التوبة، الآية: ٣٧.

﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعَلِّمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾^(١) ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾^(٢).

النوع الثاني: ما يستطيع كل إنسان أن يعرفه عن طريق البحث والدرس، كالمتشابهات التي نشأ التشابه فيها من الإجمال والبسط والترتيب ونحوها مما سبق.

النوع الثالث: ما يعلمه خواص العلماء دون عامتهم، ولذلك أمثلة كثيرة من المعاني العالية التي تفيض على قلوب أهل الصفاء والاجتهاد عند تدبرهم لكتاب الله.

قال الراغب: المتشابهة على ثلاثة أضرب: ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه، كوقت الساعة وخروج الدابة ونحو ذلك، وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته كالألفاظ الغريبة والأحكام المغلقة، وضرب متردد بين الأمرين يختص به بعض الراسخين في العلم ويخفى على من دونهم، وهو المشار إليه بقوله ﷺ لابن عباس: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)^(٣).

هل في ذكر المتشابهات من حكمة؟

عرفنا أن المتشابهات أنواع ثلاثة، ونزيدك هنا أن لهذه المتشابهات المتنوعة حكمة بل حكماً في ذكر الشارع إياها.

فالنوع الأول - وهو ما استأثر الله بعلمه - تلوح لنا فيه حكم خمس:

أولها: رحمة الله بهذا الإنسان الضعيف الذي لا يطيق معرفة كل شيء، وإذا كان الجبل حين تجلى له ربه جعله دكاً وخر موسى صعقاً، فكيف لو تجلى سبحانه بذاته وحقائق صفاته للإنسان؟ ومن هذا القبيل أخفى الله على الناس معرفة الساعة رحمة بهم كيلا يتكاسلوا ويقعدوا عن الاستعداد لها، و كيلا يفتك بهم الخوف والهلع لو

(١) سورة الأنعام، الآية: ٥٩.

(٢) سورة لقمان، الآية: ٣٤.

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء، باب: (١)؛ ومسلم في فضائل الصحابة، حديث: ١٣٨٢، والإمام أحمد: ٢٦٦/١.

أدركوا بالتحديد شدة قربها منهم، ولمثل هذا حجب الله عن العباد معرفة آجالهم، ليعيشوا في بحبوحة من أعمارهم، فبِحَابِهِ من إله حكيم، رحمن رحيم.

ثانيتها: الابتلاء والاختبار: أي من البشر بالغيب ثقة بخبر الصادق أم لا؟ فالذين اهتدوا يقولون آمناً وإن لم يعرفوا على التعيين، والذين في قلوبهم زيغ يكفرون به، وهو الحق من ربهم، ويتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة والخروج من الدين جملة.

ثالثتها: ما ذكره الفخر الرازي بقوله: إن القرآن يشتمل على دعوة الخواص والعوام، وطبائع العوام تنبو في أكثر الأمور عن إدراك الحقائق فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا متحيز ولا مشار إليه، ظن أن هذا عدم ونفي محض؛ فيقع في التعطيل فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما تخيلوه وما توهموه، ويكون ذلك مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح. فالقسم الأول وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر من باب المتشابه، والقسم الثاني وهو الذي يكشف عن الحق الصريح هو المحكم. اهـ. وهذه الحكمة ظاهرة في متشابه الصفات.

رابعتها: إقامة دليل على عجز الإنسان وجهالته، مهما عظم استعداده وغزر علمه، وإقامة شاهد على قدرة الله الخارقة، وأنه وحده هو الذي أحاط بكل شيء علماً، وأن الخلق جميعاً لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء، وهناك يخضع العبد ويخضع، ويظامن من كبريائه ويخضع، ويقول ما قالت الملائكة بالأمس: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(١).

قال بعض العارفين: العقل مبتلى باعتقاد أحقية المتشابهة، كابتلاء البدن بأداء العبادة، كالحكيم إذا صنف كتاباً أجمل فيه أحياناً، ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه. وكالملك يتخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سره. وقيل: لو لم يتل العقل الذي هو أشرف البدن، لاستمر العالم في أبهة العلم على التمرد، فبذلك يستأنس إلى التذلل بذل العبودية والمتشابهة هو موضع خضوع العقول لبارئها، استسلاماً واعترافاً بقصورها، ولهذا ختم الآية يريد آية ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٢.

الْكِتَابِ وَأَعْرُ مُتَشَبِهَاتٍ ﴿١﴾ بقوله: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ (٢) تعريضاً للزائغين، ومدحاً للراسخين: يعني: من لم يتذكر ويتعظ ويخالف هواه، فليس من أولي العقول، ومن ثم قال الراسخون في العلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾﴾ (٣) فخصعوا لباريهم لاستئزال العلم اللدني بعد أن استعاذوا به من الزيغ النفساني. اهـ.

خامستها: ما ذكره الفخر الرازي أيضاً بقوله: لو كان - أي: القرآن - كله محكماً بالكلية، لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد، وكان بصريحه مبطلاً لجميع المذاهب السخالفة له، وذلك منفر لأرباب المذاهب الأخرى عن النظر فيه، أما وجود المتشابه والمحكم فيه فيطمع كل ذي مذهب أن يجد فيه كل ما يؤيد مذهبه، فيضطر إلى النظر فيه، وقد يتخلص المبطل عن باطله، إذا أمعن فيه النظر، فيصل إلى الحق.

يضاف إلى هذه الحكم الخمس ما ذكرناه عند الكلام على فواتح السور ودفع الشبهات عنها بالجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢١٩ - ٢٣٠) بالطبعة الثانية.

وأما النوع الثاني والثالث من المتشابهات فتلوح لنا في ذكره واشتمال القرآن عليه حكم خمس أيضاً:

أولها: تحقيق إعجاز القرآن، لأن كل ما استتبع فيه شيئاً من من الخفاء المؤدي إلى التشابه، له مدخل عظيم في بلاغته وبلوغه الطرف الأعلى في البيان، ولو أخذنا في شرح هذا لصاق بنا المقام، وخرجنا جملة من هذا الميدان إلى ميدان علوم البلاغة وما حوت من خواص وأسرار، للإيجاز والإطناب والمساواة، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والحقيقة والمجاز، ونحو ذلك.

ثانيها: تيسير حفظ القرآن والمحافظة عليه، لأن كل ما احتواه من تلك الوجوه المستلزمة للخفاء، دال على معان كثيرة زائدة على ما يستفاد من أصل الكلام، ولو عبر عن هذه المعاني الثانوية الكثيرة بألفاظ، لخرج القرآن في مجلدات واسعة ضخمة،

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٨.

يتعذر معها حفظه والمحافظة عليه ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِي رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَتِي رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ (١).

وكذلك يدرك القارئ لدقة القرآن وعلو أسلوبه وروعة ولذة تغريه على قراءته، وتشجعه على استظهاره وحفظه.

ثالثتها: ما ذكره الفخر الرازي بقوله: متى كانت المتشابهات موجودة كان الوصول إلى الحق أصعب وأشق، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب، قال تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّنْ اللَّهِ الَّذِينَ جَنَّهُمْ وَأَمَّا بَدْرًا ﴾ (٢).

رابعتها: ما ذكره الفخر أيضاً بقوله: باشمال القرآن على المحكم والمتشابه، يضطر الناظر فيه إلى تحصيل علوم كثيرة، مثل اللغة والنحو وأصول الفقه مما يعينه على النظر والاستدلال، فكان وجود المتشابه سبباً في تحصيل علوم كثيرة.

خامستها: ما ذكره أيضاً بقوله: (باشمال القرآن على المحكم والمتشابه يضطر الناظر فيه إلى الاستعانة بالأدلة العقلية، فيتخلص من ظلمة التقليد وفي ذلك تنويه بشأن العقل والتعويل عليه، ولو كان كله محكماً لما احتاج إلى الدلائل العقلية، ولظل العقل مهملًا. اهـ.

ملاحظة:

يمكن اعتبار بعض هذه الحكم في النوع الأول، كما يمكن اعتبار بعض حكم النوع الأول هنا، لكن بشيء من التكاليف. ولقد راعينا ما يجب أن تراعيه من أن بعض هذه الحكم لا تتأتى إلا في أنواع خاصة من المتشابهات، ولكن المجموع يتحقق في المجموع، وذلك كاف في صحة هذا العرض، فاكثف أنت به ولاحظه، وبالله تعالى التوفيق.

متشابه الصفات

عرفنا أن المتشابهات تجمع ألواناً مختلفة، ونزيدك هنا أن من بينها لونين كثير

(١) سورة الكهف، الآية: ١٠٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤٢.

الكلام فيهما أولهما: فواتح السور، نحو: ﴿الْمَ، قَ، طَسَ﴾ وما أشبهها. وقد أفضنا القول فيها بالمبحث السابع من الجزء الأول من هذا الكتاب. ثانيهما: الآيات المشككة الواردة في شأن الله تعالى، وتسمى آيات الصفات، أو متشابه الصفات، ولاين اللبان فيها تصنيف مفرد، سماه: «رد المتشابهات إلى الآيات المحكمات» مثل قوله سبحانه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(١) وما أشبهه، وإنما أفرد هذا النوع بالذكر وبالتأليف لأنه كثر فيه القيل والقال، وكان فتنة ارتكس فيها كثير من القدامى والمحدثين.

الرأي الرشيد في متشابه الصفات

علماؤنا - أجزل الله ثوبتهم - قد اتفقوا على ثلاثة أمور تتعلق بهذه المتشابهات، ثم اختلفوا فيما وراءها.

فأول ما اتفقوا عليه: صرفها عن ظواهرها المستحيلة، واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعاً، كيف وهذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة، وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته؟

ثانيه: أنه إذا توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل لهذه المتشابهات، وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتهين، ويرد طعن الطاعنين.

ثالثه: أن المتشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه فهماً قريباً، وجب القول به إجماعاً وذلك كقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾^(٢) فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعاً، وليس لها بعد ذلك إلا تأويل واحد، هو الكينونة معهم بالإحاطة علماً وسمعاً وبصراً وقدرة وإرادة.

وأما اختلاف العلماء فيما وراء ذلك فقد وقع على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب السلف، ويسمى مذهب المفوضة، - بكسر الواو ونشديدها - وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده بعد تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة، ويستدلون على مذهبهم هذا بدليلين:

أحدهما: عقلي وهو أن تعيين المراد من هذه المتشابهات إنما يجري على

(١) سورة طه، الآية: ٥.

(٢) سورة الحديد، الآية: ٤.

قوانين اللغة واستعمالات العرب، وهي لا تفيد إلا الظن، مع أن صفات الله من العقائد التي لا يكفي فيها الظن، بل لا بد فيها من اليقين ولا سبيل إليه، فلتتوقف ولنكل التعيين إلى العليم الخبير.

والدليل الثاني: نقلني، يعتمدون فيه على عدة أمور: منها حديث عائشة السابق، وفيه «إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه؛ فأولئك الذين سمي الله، فاحذرهم».

ومنها ما رواه الطبراني في الكبير عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا أخاف على أمتي إلا ثلاث خلال: أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا فيقتتلوا، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤمن يتغني تأويله ﴿وَمَا يَسْأَلُكُمْ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١)» الحديث.

ومنها ما أخرجه ابن مردويه عن أبيه، عن جده، عن رسول الله ﷺ قال: «إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا، وما تشابه فآمنوا به».

ومنها ما أخرجه الدارمي^(٢) عن سليمان بن يسار أن رجلاً يقال له ابن صبيغ^(٣) قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر وقد أعدله عراجين^(٤) النخل، فقال له: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله بن صبيغ. فأخذ عمر عرجوناً فضربه حتى دمي رأسه. وجاء في رواية أخرى: فضربه حتى ترك ظهره دبراً، ثم تركه حتى برأ، ثم عاد، ثم تركه حتى برأ، فدعا به ليعود، فقال: إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً. فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري: ألا يجالس أحد من المسلمين. اهـ. والدبرة بفتحات ثلاث هي قرحة الدابة في أصل الوضع اللغوي، والمراد هنا أنه صير في ظهره من الضرب جرحاً دائماً كأنه قرحة في دابة ورضي الله عن

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٢) مسند الدارمي. المقدمة: باب: من هاب الفتيا وكره التطع والتبذع.

(٣) كذلك جاء اسم ابن صبيغ في كتاب الإقتان للسيوطي بلفظ ابن وبالغين المعجمة في صبيغ مع صورة التصغير. ولكنني رأيت شيخ الإسلام المالكي بتونس، وهو السيد محمد الطاهر بن عاشور يصوب في بحث له أن اسمه: «صبيغ بن شريك أو ابن عسل التميمي»، من غير كلمة ابن، وبضاد مهمل مفتوحة وباء مكسورة، وغين معجمة. ثم ذكر بعد هذا التصويب أن كثيراً من الناس يحرفونه فيقولون «ضبيغ»، بضاد معجمة وعين مهملة وصبغة التصغير. ثم قال: ويقولون: أبو صبيغ (م).

(٤) العراجين: جمع عرجون وهو ما يحمل التمر.

عمر، فإن هذا الأثر يدل على أن ابن صبيغ فتح أو حاول أن يفتح باب فتنه بتسبغه متشابهات القرآن يكثر الكلام فيها ويسأل الناس عنها.

ومنها ما ورد من أن الإمام مالكا رضي الله عنه سئل عن الاستواء في قوله سبحانه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(١) فقال: الاستواء معلوم والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة وأظنك رجل سوء، أخرجوه عني. يريد - رحمة الله عليه - أن الاستواء معلوم الظاهر بحسب ما تدل عليه الأوضاع اللغوية، ولكن هذا الظاهر غير مراد قطعاً، لأنه يستلزم التشبه المحال على الله بالدليل القاطع والكيف مجهول أي تعيين مراد الشارع مجهول لنا لا دليل عندنا عليه، ولا سلطان لنا به، والسؤال عنه بدعة أي الاستفسار عن تعيين هذا المراد على اعتقاد أنه مما شرعه الله بدعة؛ لأنه طريقة في الدين مخترعة مخالفة لما أرشدنا إليه الشارع من وجوب تقديم المحكمات وعدم اتباع المتشابهات وما جزاء المبتدع إلا أن يطرد ويبعد عن الناس، خوف أن يفتنهم، لأنه رجل سوء، وذلك سر قوله: وأظنك رجل سوء، أخرجوه عني. اهـ.

قال ابن الصلاح: على هذه الطريقة مضى صدر الأمة وساداتها وإياها اختار أئمة الفقهاء وقاداتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأبأها. اهـ.

المذهب الثاني: مذهب الخلف، ويسمى مذهب المؤولة بتشديد الواو وكسرها وهم فريقان: فريق يؤولها بصفات سمعية غير معلومة على التعيين، ثابتة له تعالى زيادة على صفاته المعلومة لنا بالتعيين، وينسب هذا إلى أبي الحسن الأشعري، وفريق يؤولها بصفات أو بمعان نعلمها على التعيين، فيحمل اللفظ الذي استحال ظاهره من هذه المتشابهات على معنى يسوغ لغة، ويليق بالله عقلاً وشرعاً، وينسب هذا الرأي إلى ابن برهان وجماعة من المتأخرين. قال السيوطي: وكان إمام الحرمين يذهب إليه ثم رجع عنه فقال في الرسالة النظامية: «الذي نرتضيه ديناً، وندين الله به عقداً، اتباع سلف الأمة، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها». اهـ.

أما حجة أصحاب هذا المذهب فيما ذهبوا إليه فهو أن المطلوب صرف اللفظ عن

(١) سورة طه، الآية: ٥.

مقام الإهمال الذي يوجب الحيرة بسبب ترك اللفظ لا مفهوم له، وما دام في الإمكان حمل كلام الشارع على معنى سليم، فالنظر قاض بوجوبه، انتفاعاً بما ورد عن الحكيم العليم، وتنزيهاً له عن أن يجري مجرى العجوز العقيم.

المذهب الثالث: مذهب المتوسطين. وقد نقل السيوطي هذا المذهب فقال: وتوسط ابن دقيق العيد فقال: إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر، أو بعيداً توقفتنا عنه وأماناً بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه. وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب قلنا به من غير توقف، كما في قوله تعالى: ﴿بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي حُبِّ اللَّهِ﴾^(١) فحمله على حق الله وما يجب له. اهـ.

تطبيق وتمثيل

ولنطبق هذه المذاهب على قوله سبحانه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾^(٢)، فنقول: يتفق الجميع من سلف وخلف على أن ظاهر الاستواء على العرش، وهو الجلوس عليه مع التمكن والتحيز، مستحيل لأن الأدلة القاطعة تنزه الله عن أن يشبه خلقه أو يحتاج إلى شيء منه، سواء أكان مكاناً يحل فيه أم غيره، وكذلك اتفق السلف والخلف على أن هذا الظاهر غير مراد لله قطعاً، لأنه تعالى نفى عن نفسه المماثلة لخلقها، وأثبت لنفسه الغنى عنهم، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾^(٣) وقال ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^(٤) فلو أراد هذا الظاهر لكان متناقضاً.

ثم اختلف السلف والخلف بعدما تقدم، فرأى السلفيون أن يفوضوا تعيين معنى الاستواء إلى الله، هو أعلم بما نسبه إلى نفسه وأعلم بما يليق به، ولا دليل عندهم على هذا التعيين. ورأى الخلف أن يؤولوا، لأنه يبعد كل البعد أن يخاطب الله عباده بما لا يفهمون، وما دام ميدان اللغة متسعاً للتأويل وجب التأويل، بيد أنهم اختلفوا في هذا التأويل فرقتين؛ فطائفة الأشاعرة يؤولون من غير تعيين ويقولون: إن المراد من الآية إثبات أنه تعالى متصف بصفة سمعية لا نعلمها على التعيين، تسمى صفة الاستواء.

(١) سورة الزمر، الآية: ٥٦.

(٢) سورة طه، الآية: ٥.

(٣) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٤) سورة لقمان، الآية: ٢٦.

وطائفة المتأخرين يعينون فيقولون: إن المراد بالاستواء هنا هو الاستيلاء والقهر، من غير معاناة ولا تكلف؛ لأن اللغة تتسع لهذا المعنى، ومنه قول الشاعر العربي:

قد استوى بشرٌ على العراق من غير سيفٍ ودمٍ مهراقٍ

أي: استولى وقهر، أو دبر وحكم، فكذاك يكون معنى النص الكريم: الرحمن استولى على عرش العالم، وحكم العالم بقدرته، ودبره بمشيته وابن دقيق العيد يقول بهذا التأويل: إن رآه قريباً، ويتوقف إن رآه بعيداً.

وقل مثل ذلك في نحو ﴿وَبَشِّرِ وَسْءَ رَبِّكَ﴾^(١) ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَيَّ عَيْبًا﴾^(٢) ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^(٣) ﴿وَالسَّكَّاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(٤) ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٥) ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(٦) ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾^(٧). فالسلف يفوضون في معانيها تفويضاً مطلقاً بعد تنزيه الله عن ظواهرها المستحيلة. والأشاعر يفسرونها بصفات سمعية زائدة على الصفات التي نعلمها، ولكنهم يفوضون الأمر في تعيين هذه الصفات إلى الله، فهم مؤولون من وجه مفوضون من وجه. والمتأخرون يفسرون الوجه بالذات ولفظ ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَيَّ عَيْبًا﴾^(٢) بتربية موسى ملحوظاً بعناية الله وجميل رعايته، ولفظ اليد بالقدرة، ولفظ اليمين بالقوة، والفوقية بالعلو المعنوي دون الحسي، والمجيء في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(٦) بمجيء أمره والعندية في قوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾^(٧) بالإحاطة والتمكن، أو بمثل ذلك في الجميع.

إرشاد وتحذير:

لقد أسرف بعض الناس في هذا العصر، فخاضوا في متشابه الصفات بغير حق، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لم يأذن به الله، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التشبيه والتنزيه، وتحتمل الكفر والإيمان، حتى باتت هذه الكلمات نفسها من

(١) سورة الرحمن، الآية: ٢٧.

(٢) سورة طه، الآية: ٣٩.

(٣) سورة الفتح، الآية: ١٠.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٦٧.

(٥) سورة النحل، الآية: ٥٠.

(٦) سورة الفجر، الآية: ٢٢.

(٧) سورة الأنعام، الآية: ٥٩.

فضلاً عن طالب أو عالم، فقولهم في مسألة الاستواء الآنفة: إن الاستواء باقٍ على حقيقته يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، وقولهم بعد ذلك ليس هذا الاستواء على ما نعرف، يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز. فكأنهم يقولون: إنه مستو غير مستو، ومستقر فوق العرش غير مستقر، أو متحيز غير متحيز وجسم غير جسم، أو أن الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه، إلى غير ذلك من الإسفاف والتهافت! فإن أرادوا بقولهم الاستواء على حقيقته؛ أنه على حقيقته التي يعلمها الله ولا نعلمها نحن، فقد اتفقنا، لكن بقي أن تعبيرهم هذا موهم، لا يجوز أن يصدر من مؤمن، خصوصاً في مقام التعليم والإرشاد، وفي موقف النقاش والحجاج، لأن القول بأن اللفظ حقيقة أو مجاز، لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده، ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وضع له اللفظ في عرف اللغة، والاستواء في اللغة العربية يدل على ما هو استحيل على الله في ظاهره، فلا بد إذن من صرفه عن الظاهر، واللفظ إذا صرف عما وضع له واستعمل في غير ما وضع له خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي... ثم إن كلامهم بهذه الصورة فيه تليس على العامة وفتنة لهم، فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه؟ وفي ذلك ما فيه من لإضلال وتمزيق وحدة الأمة، الأمر الذي نهانا القرآن عنه، والذي جعل عمر يفعل ما فعل بصيغ أو بابن صبيغ، وجعل مالكا يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الاستواء، وقد مر بك هذا وذاك.

لو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة، واكتفوا بتتزيه الله تعالى عما توهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه؛ ثم فوضوا الأمر في تعيين معانيها إلى الله وحده، وبذلك يكونون سلفين حقاً لكنها شبهات عرضت لهم في هذا المقام، فشوشت حالهم، وبلبت أفكارهم فلنعرضها عليك مع ما أشبهها والله يتولى هدايتنا وهداهم، وجمعنا جميعاً على ما يحبه ويرضاه آمين.

دفع الشبهات الواردة في هذا المقام

الشبهة الأولى ودفعها:

يقولون: إن القول بأن الله لا جهة له، وأنه ليس فوقاً ولا تحتاً ولا يميناً ولا

شمالاً إلى غير ذلك، يستلزم أن الله غير موجود، أو هو قول بأن الله غير موجود، فإن التجرد من الإنصاف بهذه المتقابلات جملة أمر لا يوسم به إلا المعدوم ومن لم يتشرف بشرف الوجود.

وندفع هذه الشبهة بأمور:

أولها: أن هذا قياس للغائب على الشاهد، وقياس الغائب على الشاهد فاسد، ذلك أن الله تعالى ليس يشبه خلقه حتى يكون حكمه كحكمهم في وجوب أن يكون له جهة من الجهات الست ما دام موجوداً وكيف يقاس المجرد عن المادة بما هو مادي؟ ثم كيف يستوي الخالق وخلقته في جريان أحكام الخلق على خالقه؟ إن المادي هو الذي يجب أن يتصف بشيء من هذه المتقابلات، وأن تكون له جهة من تلك الجهات، أما غير المادي فترتفع عنه هذه الصفات كلها، ولا يمكن أن تكون له أي جهة من هذه الجهات جميعها، ونظير ذلك أن الإنسان لا بد أن يكون له أحد الوصفين، فإما جاهل وإما عالم، أما الحجر فلا يتصف بواحد منها ألبتة، فلا يقال: إنه جاهل ولا إنه عالم، بل العلم والجهل مرتفعان عنه، بل هما ممتنعان عليه لا محالة، لأن طبيعته تأتي قابليته لكليهما، وهكذا تنتفي المتقابلات كلها بانتفاء قابلية المحل لها، أيأ كانت هذه المتقابلات، وأيأ كان هذا المحل الذي ليس قابلاً لها، فيمتنع مثلاً أن توصف الدار بأنها سمعية أو صماء، وأن توصف الأرض بأنها متكلمة أو خرساء، وأن توصف السماء بأنها متزوجة أو أيم، وهلم جراً.

ثانياً: نقول لهؤلاء: أين كان الله قبل أن يخلق العرش والعرش والسماء والأرض؟ وقبل أن يخلق الزمان والمكان وقبل أن تكون هناك جهات ست؟ فإن قالوا: لم يكن له جهة ولا مكان، نقول: قد اعترفتم بما نقول نحن به، وهو الآن على ما عليه كان، لا جهة له ولا مكان، وإن زعموا أن العالم قديم بقدم الله، فقد تداووا من داء بداء، واستجاروا من الرمضاء بالنار، ووجب أن تنتقل بهم إلى إثبات حدوث العالم، والله هو ولي الهداية والتوفيق.

ثالثاً: نقول لهؤلاء: إذا كنتم تأخذون بظواهر النصوص على حقيقتها، فماذا تفعلون بمثل قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾^(١) مع قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي

(١) سورة الملك، الآية: ١٦.

الْأَرْضِ ﴿١﴾؟ أتقولون إنه في السماء حقيقة، أم في الأرض حقيقة، أم فيهما معاً حقيقة؟ وإذا كان في الأرض وحدها حقيقة فكيف تكون له جهة فوق؟ وإذا كان فيهما معاً حقيقة فلماذا يقال له جهة فوق ولا يقال له جهة تحت؟ ولماذا يشار إليه فوق ولا يشار إليه تحت؟ ثم ألا يعلمون أن الجهات أمور نسبية، فما هو فوق بالنسبة إلينا، يكون تحتاً بالنسبة إلى غيرنا؟ فأين يذهبون!

رابعاً: نقول لهؤلاء: ماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (٢) بإفراد اليد، مع قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ (٣) بشئيتها، ومع قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا بِأَيْمُنٍ﴾ (٤) بجمعها. فإذا كنتم تعملون النصوص على ظواهرها حقيقة، فأخبرونا: أله يد واحدة بناء على الآية الأولى؟ أم له يدان اثنتان بناء على الآية الثانية؛ أم له أيد أكثر من اثنتين بناء على الآية الثالثة؟!

خامساً: نقول لهؤلاء: قد ورد في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟» رواه البخاري ومسلم وغيرهما (٥). فكيف تأخذون بظاهر هذا الخبر، مع أن الليل مختلف في البلاد باختلاف المشارق والمغارب؟ وإذا كان ينزل لأهل كل أفق نزولاً حقيقياً في ثلث ليلهم الأخير، فمتى يستوي على عرشه حقيقة كما تقولون؟ ومتى يكون في السماء حقيقة كما تقولون؟ مع أن الأرض لا تخلو من الليل في وقت من الأوقات، ولا في ساعة من الساعات كما هو ثابت مسطور، لا يماري فيه إلا جهول مأفون!

سادساً: نقول لهؤلاء ما قاله حجة الإسلام الغزالي، ونصه: نقول للمتشبث

(١) سورة الأنعام، الآية: ٣.

(٢) سورة الفتح، الآية: ١٠.

(٣) سورة ص، الآية: ٧٥.

(٤) سورة الذاريات، الآية: ٤٧.

(٥) رواه البخاري في كتاب التهجد باب: (١٤)؛ ومسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، حديث

١٦٨. وأبو داود في كتاب: السنة، باب: (١٩)، والترمذي في كتاب الصلاة، باب: (٢١١)،

والدعوات ٧٨، وابن ماجه في الإقامة: ١٨٢، والدارمي في الصلاة: ١٦٨، ومالك في القرآن:

٣٠، وأحمد: ٢/٢٦٤.

بظواهر الألفاظ: إن كان نزوله من السماء الدنيا ليسمعنا نداءه فما أسمعنا نداءه فأى فائدة في نزوله؟ ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك وهو على العرش أو على السماء العليا، فلا بد أن يكون ظاهر النزول غير مراد، وأن المراد به شيء آخر غير ظاهره، وهل هذا إلا مثل من يريد وهو بالمشرق إسماع شخص من المغرب، فتقدم إلى المغرب بخطوات معدودة، وأخذ يناديه وهو يعلم أنه لا يسمع نداءه؛ فيكون نقله الإقدام عملاً باطلاً، وسعيه نحو المغرب عبثاً صرفاً فائدة فيه، وكيف يستقر مثل هذا في قلب عاقل؟. اهـ.

الشبهة الثانية ودفعتها:

قال الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده رحمه الله في حاشيته على العقائد العضدية: «فإن قلت: إن كلام الله وكلام النبي ﷺ مؤلف من الألفاظ العربية، ومدلولاتها معلومة لدى أهل اللغة، فيجب الأخذ بمدلول اللفظ كائناً ما كان».

قلت: حيث لا يكون ناجياً إلا طائفة المجسمة الظاهريون القائلون بوجود الأخذ بجميع النصوص وترك طريق الاستدلال رأساً مع أنه لا يخفى ما في آراء هذه الطائفة من الضلال والإضلال، مع سلوكهم طريقاً ليس يفيد اليقين بوجهه، فإن للتخاطبات مناسبات ترد بمطابقتها فلا سبيل إلا الاستدلال العقلي وتأويل ما يفيد بظاهره نقصاً إلى ما يفيد الكمال. وإذا صح التأويل للبرهان في شيء صح في بقية الأشياء، حيث لا فرق بين برهان وبرهان، ولا لفظ ولفظ.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ﴾^(١) إن الوحي من الله للنبي ﷺ تنزيلاً وإنزالاً ونزولاً، لبيان علو مرتبة الربوبية لا أن هناك نزولاً حسياً من مكان مرتفع إلى مكان منخفض ومن الغريب أنهم يقولون في الرد على هذا: إن علو الله على خلقه، حقيقة أثبتها لنفسه في كتابه، لا حاجة لتأويله بعلو مرتبة الربوبية! وليت شعري إذا لم تؤوله بعلو مرتبة الربوبية، فماذا نريد منه؟ وهل بقي بعد ذلك شيء غير العلو الحسي الذي يستلزم الجهة والتحيز؟ ولا يمكن نفي ذلك اللازم عنه متى أردنا العلو الحسي، فإن نفي التحيز عن العلو الحسي غير معقول، ولا معنى للاستلزام إلا

(١) سورة النور، الآية: ٣٤.

هذا، أما هم فينفون اللوازم، ولا أدري كيف نفى اللوازم مع فرضها لوازم؟ هذا خلف، ولكن القوم ليسوا أهل منطق، والمتبع لكلامهم يجد فيه العبارات الصريحة في إثبات الجهة لله تعالى، وقد كفر العراقي وغيره مثبت الجهة لله تعالى، وهو واضح، لأن معتقد الجهة لا يمكنه إلا أن يعتقد التحيز والجمية ولا يتأتى غير هذا، فإن سمعت منهم سوى ذلك فهو قول متناقض، وكلامهم لا معنى له. اهـ.

الشبهة الثالثة ودفمها:

نقل السيوطي عن بعضهم أنه قال: إن قيل: ما الحكمة في إنزال المتشابه ممن أراد لعباده البيان والهدى. قلنا: إن كان - أي المتشابه - مما يمكن علمه فله فوائد: منها الحث للعلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه والبحث عن دقائقه، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب، ومنها ظهور التفاضل وتفاوت الدرجات، إذ لو كان كله محكماً لا يحتاج إلى تأويل ونظر لاستوت منازل الخلق، ولم يظهر فضل العالم على غيره، وإن كان - أي المتشابه - مما لا يمكن علمه - أي بأن استأثر الله به - فله فوائد: منها ابتلاء العباد بالوقوف عنده والتوقف فيه والتفويض والتسليم، والتعبد بالاشتغال به من جهة التلاوة كالمسوخ وإن لم يجز العمل بما فيه، وإقامة الحجة عليهم، لأنه لما نزل بلسانهم ولغتهم؛ وعجزوا عن الوقوف على معناه مع بلاغتهم وأفهامهم، دل على أنه نزل من عند الله؛ وأنه هو الذي أعجزهم عن الوقوف. اهـ.

ونسترعي نظرك هنا إلى ما أسلفناه في الحكم الماضية، ثم إلى ما ذكره ابن اللبان في مقدمة كتابه: رد الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات إذ قال ما خلاصته: ليس في الوجود فاعل إلا الله، وأفعال العباد منسوبة الوجود إليه تعالى بلا شريك ولا معين فهي في الحقيقة فعله، وله بها عليهم الحجة ﴿لَا يُسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾^(١).

ومن المعلوم أن أفعال العباد لا بد فيها من توسط الجوارح مع أنها منسوبة إليه تعالى وبذلك يعلم أن لصفاته تعالى في تجلياتها مظهرين: مظهر عبادي منسوب لعباده، وهو الصور والجوارح الجسمانية، ومظهر حقيقي منسوب إليه، وقد أجرى عليه أسماء

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٢٣.

المظاهر العبادية المنسوبة لعباده، على سبيل التقريب لأفهامهم والتأنيس لقلوبهم، ولقد نبه في كتابه تعالى على القسmin وأنه منزّه عن الجوارح في الحالين فنبه على الأول بقوله: ﴿فَتَلَوْتُمُوهُمُ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾^(١) فهذا يفيد أن كل ما يظهر على أيدي العباد فهو منسوب إليه تعالى، ونبه على الثاني بقوله فيما أخبر عنه نبيه ﷺ في صحيح مسلم: «ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها»^(٢) وقد حقق الله ذلك لنبيه بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِي يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾^(٣) وبقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(٤) وبهذا يفهم ما جاء من الجوارح منسوباً إليه تعالى، فلا يفهم من نسبتها إليه تشبيه ولا تجسيم. ولكن الغرض من ذلك التقريب للأفهام، والتأنيس للقلوب، والواجب سلوكه إنما هو رد المتشابه إلى المحكم على القواعد اللغوية، وعلى مواضع العرب وعلى ما كان يفهمه الصحابة والتابعون من الكتاب والسنة، اهـ ما أردنا نقله.

الشبهة الرابعة ودفعتها:

نقل السيوطي أيضاً عن الإمام فخر الدين الرازي أنه قال: من الملحدة من طعن في القرآن لأجل اشتماله على المتشابهات وقال: إنكم تقولون إن تكاليف الخلق مرتبطة بهذا القرآن إلى قيام الساعة، ثم إننا نراه بحيث يتمسك به صاحب كل مذهب على مذهبه، فالجبري متمسك بآيات الجبر، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾^(٥)، والقدري يقول: هذا مذهب الكفار بدليل أنه تعالى حكى عنهم ذلك في معرض الذم في قوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ وَمَا نَدْعُونَكَ إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرًا﴾^(٦) وفي موضع آخر: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾^(٧) ومنكر الرؤية متمسك بقوله تعالى:

(١) سورة التوبة، الآية: ١٤.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: (٣٨).

(٣) سورة الفتح، الآية: ١٠.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ١٧.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٢٥.

(٦) سورة فصلت، الآية: ٥.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٨٨.

﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾^(١) ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴾^(٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾^(٣) ومثبت الجهة متمسك بقوله تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾^(٤) ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾^(٥)، والثاني متمسك بقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٥) ثم يسمي كل واحد الآيات الموافقة لمذهبه محكمة، والآيات المخالفة متشابهة، وإنما آل في ترجيح بعضها على بعض إلى ترجيحات خفية ووجوه ضعيفة. فكيف يليق بالمحكم أن يجعل الكتاب الذي هو المرجوع إليه في كل الدين إلى يوم القيامة هكذا؟.

والجواب: أن العلماء ذكروا لوقوع المتشابه فيه فوائد: منها أنه يوجب مزيد المشقة في الوصول إلى المراد، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب إلى آخر ما نقلناه عنه فيما سبق من بيان حكم الله وأسراره في ذكر المتشابهات فاجعلها على بال منك في رفع هذه الشبهة، وأضف إليها ما نقلناه آنفاً عن ابن اللبان، وما بسطناه في دفع الشبهات السالفة، وارجع إلى ما كتبناه في مثل هذا المقام بالمبحث السابع من هذا الكتاب.

الشبهة الخامسة ودفعها:

قال السيوطي في كتابه الإتيان: أورد بعضهم سؤالاً وهو أنه هل للمحكم مزية على المتشابه أو لا؟ فإن قلت بالثاني فهو خلاف الإجماع وإلا فقد نقضتم أصلكم في أن جميع كلامه سبحانه سواء، وإنه منزل بالحكمة.

وأجاب أبو عبد الله التكرباذي بأن المحكم كالمتشابه من وجه ويخالفه من وجه فيتفقان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع وأنه لا يختار القبيح ويختلفان في أن المحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه الواحد فمن سمعه أمكنه أن يستدل به في الحال، والمتشابه يحتاج إلى فكرة ونظر ليحملة على الوجه المطابق ولأن المحكم أصل والعلم بالأصل أسبق، ولأن المحكم يعلم مفصلاً والمتشابه لا يعلم إلا مجملاً اهـ.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٣.

(٢) يظهر أن هنا سقطاً، لعله هكذا: وثبت الراوية متمسك بقوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناصرة إلى ربها ناظرة﴾ (م). سورة القيامة، الآيتان: ٢٢ - ٢٣.

(٣) سورة النحل، الآية: ٥٠.

(٤) سورة طه، الآية: ٥.

(٥) سورة الشورى، الآية: ١١.

أقول: ويمكن دفع هذه الشبهة بوجه أقرب، وهو أن المحكم له مزية على المتشابه، لأن بنص القرآن هو أم الكتاب على ما سلف بيانه والاعتراض بأن هذا ينقض الأصل المجمع عليه وهو أن جميع كلامه سبحانه سواء وأنه منزل بالحكمة: الاعتراض بهذا ساقط من أساسه لأن المساواة بين كلام الله إنما هي في خصائص القرآن العامة، ككونه منزلاً على النبي ﷺ بالحق وبالحكمة وكونه متعبداً بتلاوته ومتحدى بأقصر سورة منه، ومكتوباً في المصاحف ومنقولاً بالتواتر ومحرماتاً حمله ومسه على الجنب ونحو ذلك. والمساواة في هذه الخصائص لا تنافي ذلك الامتياز الذي امتازت به المحكمات، وكيف يتصور التنافي على حين أن كلاً من المحكم والمتشابه له حكمه وله مزاياه؟ فمزية المحكم أنه أم الكتاب إليه ترد المتشابهات، ومزية المتشابه أنه محك الاختبار والابتلاء، ومجال التسابق والاجتهاد، إلى غير ذلك من الفوائد التي عرفتها، ثم كيف يتصور هذا التنافي والقرآن كله مختلف باختلاف موضوعاته وأحواله، فمنه عقائد وأحكام، وأوامر ونواه، وعبادات وقصص وتنبؤات، ووعد ووعيد، وناسخ ومنسوخ، وهلم مما يستنفذ ذكره وقتاً طويلاً، ولا ريب أن كل نوع من هذه الأنواع له ميزته أو خاصته التي غاير بها الآخر، وإن اشترك الجميع بعد ذلك في أنها كلها أجزاء للقرآن، متساوية في القرآنية وخصائصها العامة وخلاصة هذا الجواب أن امتياز المحكم على المتشابه في أمور، ومساواته إياه في أمور أخرى، فلا تناقض ولا تعارض، كما أن كل عضو من أعضاء جسم الإنسان له ميزته وخاصته التي صار بها عضواً والكل بعد ذلك يساوي الآخر في أنه جزء للإنسان في خصائصه العامة من حسن وحياء.

الشبهة السادسة ودفعها:

يقولون: إن الناظر في موقف السلف والخلف من المتشابه، يجزم بأنهم جميعاً مؤولون؛ لأنهم اشتركوا في صرف ألفاظ المتشابهات عن ظواهرها، وصرفها عن ظواهرها تأويل لها لا محالة. وإذا كانوا جميعاً مؤولين فقد وقعوا جميعاً فيما نهى الله عنه، وهو اتباع المتشابهات بالتأويل، إذ وصف سبحانه هؤلاء بأن في قلوبهم زيغاً، فقال في الآية السابقة: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾^(١).

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

وندفع هذه الشبهة:

أولاً: بأن القول بكون السلف والخلف مجمعين على تأويل المتشابه، قول له رجة من الصحة، لكن بحسب المعنى اللغوي أو ما يقرب من المعنى اللغوي. أما بحسب الاصطلاح السائد فلا؛ لأن السلف وإن وافقوا الخلف في التأويل، فقد خالفوهم في تعيين المعنى المراد باللفظ بعد صرفه عن ظاهره، وذهبوا إلى التفويض المحض بالنسبة إلى هذا التعيين، أما الخلف فركبوا متن التأويل إلى هذا التعيين كما سبق تفصيله.

ثانياً: أن القول بأن السلف والخلف جميعاً وقعوا بتصرفهم السابق فيما نهى الله عنه، قول خاطيء، واستدلّاهم عليه بالآية المذكورة استدلال فاسد، لأن النهي فيها إنما هو عن التأويل الآثم الناشئ عن الزيغ واتباع الهوى بقريئة قوله سبحانه: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾^(١) أي: ميل عن الاستقامة والحجة، إلى الهوى والشهوة. أما التأويل القائم على تحكيم البراهين القاطعة واتباع الهداية الراشدة، فليس من هذا القبيل الذي حظره الله وحرمه، وكيف ينهانا عنه وقد أمرنا به ضمناً بإيجاب رد المتشابهات إلى المحكمات، إذا جعل هذه المحكمات هي أم الكتاب، على ما سبق بيانه؟ ثم كيف يكون مثل هذا التأويل الراشد محرماً وقد دعا به الرسول ﷺ لابن عباس فقال في الحديث المشهور: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»؟

ويتلخص من هذا أن الله أرشدنا في الآية إلى نوع من التأويل وهو ما يكون به رد المتشابهات إلى المحكمات، ثم نهانا عن نوع آخر منه، وهو ما كان ناشئاً عن الهوى والشهوة، لا على البرهان والحجة، قصداً إلى الضلال والفتنة، وهما لوان مختلفان وضربان بعيدان، بينهما برزخ لا يبغيان.

وإذن فمن لم يصرف لفظ المتشابه عن ظاهره الموهم للتشبيه أو المحال فقد ضل، كالظاهريّة والمشبّهة، ومن فسر لفظ المتشابه تفسيراً بعيداً عن الحجة والبرهان قائماً على الزيغ والبهتان فقد ضل أيضاً كالباطنية والإسماعيلية، وكل هؤلاء يقال فيهم إنهم متبعون للمتشابه ابتغاء الفتنة. أما من يؤول المتشابه أي يصرفه عن ظاهره بالحجة

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧

القاطعة، لا طلباً للفتنة، ولكن منعاً لها، وتثبيتاً للناس على المعروف من دينهم، ورداً لهم إلى محكمات الكتاب القائمة وأعلامه الواضحة، فأولئك هم الهادون المهديون حقاً، وعلى ذلك درج سلف الأمة وخلفها وأئمتها وعلمائها. روى البخاري عن سعيد بن جبير أن رجلاً قال: لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ. قال ما هو؟ قال: ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾^(١) وقال: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(٢) وقال: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾^(٣) وقال: ﴿قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾^(٤) قال ابن عباس: فلا أنساب بينهم في النفخة الأولى ولا يتساءلون، ثم في النفخة الثانية أقبل بعضهم على بعض يتساءلون.. فأما قوله: ﴿وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾^(٤) فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، فيقول المشركون: تعالوا نقول ما كنا مشركين، فيحتم الله على أفواههم فتتطرق جوارحهم بأعمالهم، فعند ذلك لا يكتُمون الله حديثاً، إلى آخر الحديث... نسأل الله أن يسلمنا، وأن يهدينا سواء الصراط، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم، آمين.

-
- (١) سورة المؤمنون، الآية: ١٠١.
 (٢) سورة الصافات، الآية: ٢٧.
 (٣) سورة النساء، الآية: ٤٢.
 (٤) سورة الأنعام، الآية: ٢٣.